المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها سنة 1993 تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمادا على تعريف الاتحاد الأوروبي لهذه المؤسسات، وقد كان ذلك عن طريق إصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات:

- تشغل من 1 الى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.[1]

- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، ومجموع أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100 دولار امريكي.
- المؤسسات الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 3ملايين دولار أمريكي

استراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سعيا منها لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت السلطات الجزائرية بوضع ميكانيزمات وآليات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ، مكيفة مع التحولات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها احتواء كل المشاكل والعراقيل التي تقف عائقا في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ومن بين هذه الآليات والميكانيزمات نذكر:

1. إنشاء برصات المناولة والشراكة

هي جمعيات تهدف لتحقيق منفعة عامة، تم إنشاؤها في سنة 1991.
وتتمثل مهامها فيما يلي:

[1] المادة الرابعة من القانون رقم 18.01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛
- ترقية المناولة على المستويين الجهوي، الوطني والدولي؛
- إنشاء فضاء للوساطة المهنية؛
- تنظيم أيام دراسية وملتقيات حول مواضيع المناولة؛
- تشجيع الإستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
- مد المؤسسات بالمعلومات التي تحتاج إليها وتقديم مساعدات إستشارية.

2. ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية

حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات بقيمة مليار دينار جزائري سنويا، امتد إلى غاية سنة 2013. لهذا فقد وسعت صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمرسوم التنفيذي 200/190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 والذي حدد مهامها العامة فيما يلي:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطويرها؛
- ترقية استثمارات الشراكة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم هذا القطاع؛
- تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛

بالإضافة إلى هذا فقد كان يهدف هذا البرنامج إلى:

- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إعداد مخططات و تشخيص استراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ضبط إجراءات التأهيل للولايات عن طريق القيام بدراسات لتحديد خصوصيات كل ولاية وكل قطاع؛
- المساهمة في ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير.

3. التعاون الدولي

في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم بصفة عامة، والتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت السلطات الجزائرية أن تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة في مجال الشراكة والتعاون الدولي، سواء على شكل قروض ممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إعانات الهيئات الدولية. ومن بين أشكال التعاون الدولي مع الجزائر نذكر:

2.3. التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية

لقد تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمت الموافقة على قرض بقيمة 1,5 مليون دولارا موجهة لترقية القطاع، أين تندرج المساعدة التقنية المدمجة والتي تتضمن المشاريع التالية:

- وضع نظام معلوماتي خاص بالقطاع.
- إنشاء مشاتل نموذجية.
- دراسة جدوى لإنشاء شركة رأس مال مخاطرة.
- وضع برنامج للتأهيل.
- ورشات خاصة لترقية المناولة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي OCI،وكذا ورشة حول ترقية التمويلات، وخاصة مع الدول التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا، إندونيسيا وتركيا.

3.3. التعاون مع البنك العالمي

تم إعداد برنامج تعاون تقني بين البنك العالمي وبرنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات وذلك من أجل وضع حيز التنفيذ لبرنامج خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى متابعة كل التغيرات التي تطرأ على وضعيتها.

4.3. التعاون الثنائي

في مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، قامت الجزائر بإبرام العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في مجال تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. ففي إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا

اقتصاديا. أما بالنسبة لإيطاليا فقد تم تنفيذ خط القرض بقيمة 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات التكوين والمساعدة التقنية والخبرات الصناعية، كما تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، لهذا الغرض تم تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق.

5.3. تطوير آليات التمويل

نظرا لضعف وتخلف النظام المالي والمصرفي الجزائري، فإن نمط تسيير المؤسسات المالية لازال يعد من الأنماط القديمة، لذلك لابد من إعادة النظر في سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لصيغ وأساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة، والقدرة على تعبئة المدخرات من جهة ثانية. لهذا، فمن أجل بلوغ ذلك قامت السلطات الجزائرية بما يلي:

- إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية.
- الاهتمام بالقرض الإيجاري كونه أداة فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري.
- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح البورصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير معدلات فائدة امتيازيه لصالح المستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: إنشاء هياكل دعم الاستثمار

رغم اختلاف الجهة الداعمة لحاملي المشاريع الاستثمارية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاق عام على أن دورها الأساسي يكمن في تقديم مختلف المساعدات التي تكون تارة على شكل استشارات تقنية وتقديم المعلومات أو التمكين من الخبرات والدعم المالي تارة أخرى. وقد حاولت الجهة الداعمة للمشاريع في الجزائر التي تتخذ شكل وزارة، الاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مجال إنشاء هياكل الدعم، لهذا الغرض قامت بما يلي:

1. مشاريع إنشاء مراكز التسهيل: